آفاق

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

ملحق أسبوعي يصدر عن صحيفة 14 أكتوبر مرتين في الشهر مؤقتاً بالتنسيق مع مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية

الاحد - 30 يناير 2011 - العدد 15069

www.14october.com

Sunday -30 January 2011 - Issue 15069

الآلية الشرعية في مكافحة الفساد

تأليف محمد غالب الشرعبي

قراءة / يحيى هائل سعيد

ضمن سلسلة " دراسات اجتماعية "، وهي إحدى مخرجات مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، صدر كتاب (الآلية الشرعية في مكافحة الفساد) لمؤلفه محمد غالب الشرعبي.

وكما هو واضح من العنوان، تتجلى إشكالية الدراسة في ظاهرة الفساد وبالتالي ملامستها من خلال متوالية سؤالات: ما الفساد ، أسبابه، أنواعه؟ في حين تبرز آلية لمكافحته استقرت الدراسة على توصيفها بالآلية الشرعية وهو مفهوم ذو بعد ديني، يقوم على أساس الإصلاح كغاية مصدرها سماوي تكفلت الرسالات بتبليغها والعمل لأجلها، حيث الرسالة المحمدية تجسيدها المطلق باعتبارها المصدقة لما بين يديها من الرسالات، وهي الخاتمة .

من هنا، فالآلية الشرعية تشير إلى المنظور الإسلامي لمشكلة الفساد، وبالتالي، فهي آلية متمايزة عن سواها من الآليات الوضعية ذات المصدر البشري، وأبرزها هنا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد .

تبعاً لذلك، يتحدد هدف الدراسة في بيان الآلية الشرعية من حيث الصلاحية والفعالية غير المقصورتين على زمان ومكان في مكافحة الفساد باعتبار الخصائص المميزة لها عن غيرها من الآليات الوضعية.

وأيضاً بيان مدى اتفاق ودعم الآلية الشرعية لغيرها من الآليات الوضعية الهادفة إلى مكافحة الفساد حتى بلوغ موجز بالإجراءات التنفيذية للآلية الشرعية في مكافحة الفساد، وهو ما سعت الدراسة إلى تحقيقه من خلال اعتمادها منهج البحث التحليلي الوصفي لتشخيص ظاهرة الفساد في محاور رئيسية خمسة، استعرض محورها الأول مفاهيم الدراسة، فالآلية أداة، والشرعية من انتسابها إلى الشرع. وفي الاصطلاح، فإن الآلية الشرعية هي المبادىء والقواعد والأحكام المستنبطة من نصوص مصادر التشريع الإسلامي.

ولتلك الآلية ثمة خصائص ترد هنا على سبيل المثال لا الحصر ، فمن خصائصها: العمومية، الكمال، الثبات، التجدد، السرمدية.

وفي سياق استعراض المفاهيم، يشار إلى التعددية في مفاهيم الفساد والتنوع في تعريفاته، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك يتبدى الفساد في مفاهيمه وتعريفاته متفقاً عليه من حيث كونه سلوكا خاطئا وظاهرة إجرامية خطيرة على الإنسان والتنمية.

إنه في اللغة ضد الصلاح، وفساد الشيء تلفه، وفي الشرع هو ما يهدف ويؤدي إلى التغيير والمخالفة لأوامر الله تعالى ورسوله ونواهيهما لتحقيق مصالح وغايات شخصية أو جماعية.

أما في الاصطلاح، فترد تعريفات كثيرة، منها المطلقة وأخرى تركزت على الفساد الإداري في القطاعين العام والخاص.

ووفقاً للدراسة، فإن تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد بأنه : «إساءة استخدام السلطة التي أؤتمن عليها لمكاسب شخصية» هو الأدق من بين سائر التعريفات.

ومن المفهوم إلى استقصاء الأسباب واستنطاق العوامل في محور الدراسة الثاني ومن الطبيعي أن تكون الرؤية الدينية والشرعية هي الغالبة في مهمة الاستقصاء تلك، لكون الرؤية تلك هي المحدد الرئيس لآلية المكافحة، ليس ذلك فحسب، بل إن البحث ذاته عن الأسباب يأتي كتحقيق لواجب شرعي.

في استقصاء الأسباب، يشار إلى مسببات كامنة متمثلة بالطبائع البشرية، ولعل وقوف الآلية الشرعية على تلك الطبائع هو امتيازها عن الآليات الوضعية والآلية الشرعية في ذلك ترجع الفساد إلى الإنسان نفسه واستسلامه للطبائع البشرية، أما الشيطان فدوره ثانوي ليس إلا، حيث يمتلك الإنسان الإرادة والمشيئة كما أنه ما من سلطان شيطاني على الإنسان.

والآلية الشرعية، بحسب الدراسة، حددت أسباب الفساد بأسباب متعلقة بالدين وأخرى متعلقة بالدنيا، فغياب الإيمان سبب وكذلك أطماع الإنسان التي تدفعه في سبيل تحقيقها إلى اقتراف المعاصي والذنوب والآثام.

أما أنواع ومظاهر الفساد، وهي موضوع المحور الثالث، فهي عديدة غير أنها على علاقة وطيدة ومضطردة، منها ما يكون حافزاً لظهور الآخر ومنها ما قد يأتي امتداداً أونتاجاً (مباشرا أو غير مباشر) للآخر.

وابتداءً، فالفساد من منظور الآلية الشرعية نوعان: فساد الدين وفساد الدنيا، على أن فساد الدين هو أعظم المفاسد في الأرض، وهو سبب ومحفز لفساد الدنيا .

وفي فساد الدين يبرز نوعان: فساد يتعلق بالعمل بما ينطوي عليه من ابتغاء سنة الجاهلية، وفساد يتعلق بمحل العمل.

أما فساد الدنيا، فتتسع مجالاته وتتنوع أساليبه باتساع وتعدد مجالات وأنماط الحياة، وعلى هذا النحو، فثمة فساد عنوانه الإسراف والطغيان، حيث قد يظهر الإسراف في صورة فساد اقتصادي كالاحتكار والتهريب والتهرب الجمركي والضريبي، أو مالي كالاختلاس والسرقة، في حين يبرز الطغيان في صورة الفساد السياسي، ومن مظاهره تمزيق المجتمع وإذلال أفراده واستعبادهم والاستفراد بالسلطة والمال.

وإلى ذلك، فثمة فساد عنوانه الظلم والبغي، يتوزع ما بين فساد قضائي وفساد اجتماعي كصورتين للظلم، فيما يبرز الفساد العسكري والأمني كصورة للبغي.

ثم فساد بعنوان آخر: الكفر والفسوق والعصيان، حيث الفساد الإداري بمظاهره من رشوة وابتزاز ووساطة ومحسوبية هو صورة الفسوق والعصيان.

أيضاً، ثمة فساد تشير إليه الدراسة عنوانه: الصد عن سبيل الله، ومن مظاهره الفساد الفكري والفساد الثقافي .

وتنصرف الدراسة، في محورها الرابع، ولعله الأهم، إلى الآلية الشرعية الإجرائية لمكافحة الفساد بما هو الإصلاح سبيلها، والهدف والغاية منها، قال تعالى: «وأصلح ولاتتبع سبيل المفسدين».

وفي اتجاه الإصلاح، تتعدد أنماط مكافحة الفساد وتتنوع مساراته وتتفاوت أشكاله، غير أن كل ذلك في إطار منظومة متكاملة شاملة.

في داخل هذه المنظومة هناك شروط وضوابط يجب توافرها في المصلحين، في مقدمتها العلم بالحق والإيمان فالإرادة والاستقامة والنزاهة والعدالة مع اللين والرفق والصبر كما لابد من توافر القدرة والاستطاعة والكفاءة، ثم الالتزام والتقيد بجملة من القواعد الشرعية: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح، لاضرر ولا ضرار، التدرج المرحلي، التخطيط الاستراتيجي العلمي، والعمل في إطار وحدة الأمة.

وفي موازاة الضوابط والشروط، تشير الدراسة إلى أنماط الآلية الشرعية الإجرائية في مكافحة الفساد، فهناك النمط التشخيصي التوضيحي بما يتضمنه من تأكيد على انطلاق العملية الإصلاحية من الذات، في إشارة إلى أهمية النقد الذاتي، كصيغة للمساءلة راقية وأقل كلفة، وبالضرورة يصاحبها تقبل النقد من الآخرين.

كما هناك النمط الإرشادي الدعوي والتوجيهي (الآمر والإلزامي)، ويتضمن هذا النمط تفعيل وتطبيق الأصول والقواعد والمبادىء الشرعية، وهي ما تعرف في هذا العصر بقواعد الحوكمة كقاعدة العدل ومبدأ المساواة ومبدأ سيادة القانون ومبدأ الشفافية ومبدأ الرقابة والمساءلة ومبدأ التخصص والمسئولية ومبدأ المشاركة ومبدأ الثواب والعقاب.

وفي سياق النمط ذاته، يشار إلى الأخذ بالدروس المستفادة من الأمثال القرآنية، فهي تفيد التفكر والتأمل، كما والزجر والمنع، وهنا تستخلص الدراسة الدروس المستفادة من تعامل (ذو القرنين) مع قوم (ياجوج وماجوج) وعلى نحو يبرز فيه التدرج العملي والعلمي وغير ذلك من ظروف وآليات التنفيذ في اتجاه التغيير والدراسة في استخلاصها وتفصيلها لما تضمنه القرآن الكريم في ذلك الشأن إنما تقدم مثالاً عملياً لكفاءة الآلية الشرعية في مكافحة الفساد وإقامة التغيير.

تطبيق مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو نمط إجرائي آخر لآلية مكافحة الفساد الشرعية وفي ذلك تشير الدراسة إلى جملة من الشروط والضوابط الواجب مراعاتها من قبل المصلحين الناهين عن المنكر، كالاعتماد على الرؤية الحقيقية للمنكر لا الاعتماد على أفعال محرمة شرعا كالتجسس بكاميرات المراقبة أو أجهزة التنصت، كما ينبغي في المنكر أن يكون محضاً، ثم لابد من التقيد بمراتب التغيير مع توافر القدرة والاستطاعة، وبالنتيجة أن لايؤدي التغيير للمنكر إلى منكر آخر وفساد أكبر منه.

في المحور الخامس والأخير تستحضر الدراسة نتائج البحث والتحليل وتقدم التوصيات، ففي النتائج يتأكد القول بصلاحية الآلية الشرعية في مكافحة الفساد لكل زمان ومكان، كما تذهب نتيجة أخرى من بين نتائج كثيرة إلى القول بالاتفاق بين الآلية الشرعية والآلية الأممية حول تحديد أسباب وعوامل ظهور الفساد في الأرض وتفشيه مع التأكيد على امتياز الآلية الشرعية بالعمومية والكمال باعتبار ذهابها أبعد من ذلك في تحديدها لمسببات الأسباب.

وبمستوى النتائج، تأتي التوصيات تتصدرها التوصية بوجوب الأخذ والتمسك والتفعيل والتطبيق للآلية الشرعية في مكافحة الفساد.